مبارك الحريص

خالد الشطي

مريم العقيل وم.محمد الهدية

د.نايف الحجرف ومحمد الدلال

إحالة تقرير التعيينات في «الفتوى والتشريع» إلى الحكومة بتوصياته

أعضاء الحكومة والمجلس في قاعة عبدالله السالم

د.نايف الحجرف بعد نيل الثقة

ماجد المطيري

د.فهد العفاسي

الشيخ ناصر صباح الأحمد

ناصر الدوسري

محمد الدلال

الخامس عشر، ونحن نعيش في ظروف إقليمية دقيقة، حبلى بالاستحقاقات السياسية والأمنية، ونذر التصعيد العسكري ماثلة بالقرب، الأمر الذي يتطلب منا، حكومة ومجلسا، ممارسة تتصف بالنضج، وعملا يتسم بالمسؤولية، وأداء يرقى الى مستوى التحديات.

وكما قلت العام الماضي، فإن الأوضاع الماثلة أمامنا تحتم علينا التصرف كرجال دولة مؤتمنين على مصالح البلاد والعباد، وسياسيين متحملين لمسؤوليتهم الوطنية، وبرلمانيين يقيسون نجاحهم بجودة الإنجاز والمكتسبات، لا بكثرة الضجيج السياسي والتشاحن الفارغ.

اننا كبرلمان وحكومة، مطالبون بالاحتكام دوما الى لغة الأرقام والحقائق، ككشف حساب مفتوح وشفاف أمام الشعب الكويتي، الذي ينظر ويراقب ويتأمل من سلطتيه التنفيذية والتشريعية إنجازات يتلمسها على أرض الواقع.

اننا كبرلمان وحكومة مطالبون بترجمة الوعود التي صيغت على الورق، الى مكتسبات محسوسة، يشعر بها المواطن في كافة مناحي الحياة، سياسة، واقتصادا، وإدارة، ومجتمعا، وثقافة، ورياضة..، وكل ما يحتاجه الانسان لضمان العيش الكريم والحياة المثالية.

أقول هذا الكلام، وكلام سمو أمير البلاد، حفظه الله ورعاه، في رمضان الماضي، لايزال ملء السمع، حديثه الذي تضمن دعوات صريحة ومباشرة، لا موارية فيها، الى ضرورة التحلي باليقظة وتحمل المسؤولية وتقدير الظروف التي نمر بها.

حديثه، الذي تضمن دعوة الى تغليب مصلحة الوطن والمواطن، على كل المصالح الضيقة الأخرى.

حديثه، الذي تضمن تحذيرا وتنبيها، من الاخطار الوجودية، التي تتربص بنا، وسط هذه المستجدات الإقليمية الملتهبة والمتسارعة.

وسأطرح هنا السؤال الذي رددته العام الماضي: كيف لنا كحكومة وبرلمان أن نترجم دعوات وتخوفات سمو الأمير وتحذيراته؟

إن المسؤولية الملقاة على عاتقنا جسيمة، وقدرنا ان نكون في هذا المكان وفي هذا التوقيت، لنمارس قدرا عاليا من تحمل المسؤولية، ونتحلى بأقصى درجات النضج والحكمة.

وتحمل المسؤولية هنا، تعني عملا تشريعيا منظما ومحترفا وخطابا سياسيا جامعا وعاقلا، وأداء رقابيا راقيا وناضجا، وتعاونا برلمانيا متكافئا ومثمرا.

ومن دون تلك الوصفات الضرورية للإنجاز، سنظل نراوح في مكاننا، أو في احسن الأحوال، ستكون حركتنا في غاية البطء، والوقت هنا عامل مهم، ونحن لا نملك ترف الانتظار والتكاسل، فالعالم من حولنا يمضي بسرعة ولا ينتظر أحدا.

الاخوة والأخوات

قبل أن أختتم دور الانعقاد الجاري، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم.. أعضاء المجلس من النواب، وأعضاء المجلس من الوزراء، وعلى رأسهم سمو رئيس مجلس الوزراء، على ما قمتم به من عمل وجهد طوال دور الانعقاد، والذي توج بإقرار 22 قانونا، مقارنة بـ12 قانونا تم اقراره في دور الانعقاد الثاني، وستة قوانين فقط في دور الانعقاد الأول.

كما لا يفوتني أن أشكر الأخ العزيز نائب الرئيس والاخوين امين السر والمراقب، والاخوة أعضاء مكتب المجلس في إعانتي على إدارة أعمال المجلس.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأمين عام مجلس الأمة، وكافة العاملين بالأمانة العامة، صغيرهم قبل كبيرهم، الذين يعملون بكامل جهدهم وطاقتهم.

والشكر موصول كذلك لحرس مجلس الأمة، قيادة وضباطا وضباط صف وأفرادا، على العمل الدؤوب والتفاني في تأمين مرافق المجلس، مشيدا بحس المسؤولية العالي لديهم وانضباطهم.

كما لا يفوتني أن أشكر كافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة على حسن متابعتها وتغطياتها لنشاطات وأعمال المجلس المختلفة من جلسات ولجان وفعاليات مختلفة.

وفي الختام، أدعو الباري عز شأنه أن يديم نعمة الأمن والأمان على بلدنا الكويت، آملا ان يكون دور الانعقاد القادم في أكتوبر المقبل، مرحلة انجاز ونجاح.

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه في ظل القيادة الحكيمة لسمو أمير البلاد، حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ رئيس مجلس الأمة الموقر،

الأخوات والإخوة أعضاء المجلس المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي باسمي وباسم إخواني وأخواتي الوزراء ونحن نجتمع اليوم في الجلسة الختامية لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلسكم الموقر، أن أتقدم بوافر التقدير لكم جميعا على الجهود التي بذلت في تحمل أعباء المسؤولية الوطنية التي نحرص جميعا عليها، مثمنا بكل الاعتزاز الدور الإيجابي البناء الذي يقوم به معالي الأخ/ رئيس المجلس والسعي الجاد لتعزيز التعاون المنشود بين مجلس الأمة والحكومة وإدارة الجلسات بحكمة واقتدار تحقيقا للغايات الوطنية المأمولة.

إننا اليوم لسنا في مقام استعراض الإنجازات، ولكن مما هو جدير بالتنويه أن دور الانعقاد الحالي كما عهدنا دائما قد شهد طرحا حكوميا اتسم بالموضوعية والشفافية في جميع الموضوعات التي طرحت أو المناقشات التي دارت في مجلسكم الموقر، وعملت الحكومة على توفير كافة الأسباب للمجلس الموقر حتى يؤدي دوره المنشود ويمارس التزاماته الدستورية على الوجه الأكمل، ولا شك أن جميع الملاحظات والآراء والمقترحات الوجيهة التي أبداها الإخوة الأعضاء عند نظر الميزانيات والحسابات الختامية وتقارير اللجان البرلمانية وتوصياتها خلال الجلسات الأخيرة إنما يعكس توجها إيجابيا ورغبة صادقة في الإصلاح والاستجابة لتحقيق نقلة نوعية بجوهر العمل البرلماني تجسيدا لأماني وتطلعات أبناء هذا الوطن، وإننا بمزيد من التفاؤل والمحبة نفتح الأبواب للتعاون الإيجابي المثمر مع مجلسكم الموقر، لاسيما أن الحكومة عازمة على إيلائها ما تستحق من الاهتمام والعمل على الاستفادة من جميع ما دار في مجلسكم الموقر من مناقشات واقتراحات، وذلك في

مرسوم بفض دور الانعقاد العادي الثالث للفصل التشريعي الخامس عشر

صدر امس مرسوم بفض دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة. وتلا المرسوم رقم 145 لسنة 2019 بشأن فض دور الانعقاد الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري في جلسة المجلس الختامية امس.

ونص المرسوم على الآتي: بعد الاطلاع على الدستور وعلى المرسوم رقم 248 لسنة 2018 بدعوة مجلس الأمة للانعقاد للدور العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء وبعد موافقة مجلس الوزراء رسمنا بالآتي:

مادة أولى

يفض دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة اعتبارا من نهاية جلسة يوم الأربعاء 30 شوال سنة 1440 هجرية الموافق 3 يوليو سنة 2019 ميلادية.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ هذا المرسوم إلى مجلس الأمة وينشر في الجريدة الرسمية. ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الختامية لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الـ 15 على أن يعود المجلس إلى الانعقاد في شهر أكتوبر المقبل.

قاعة عبدالله السالم كما بدت أمس

د.نايف الحجرف متوسطا ذويه بعد نيله ثقة المجلس

العدساني يحذّر من رفع الأسعار وتقليص الدعوم

حذر النائب رياض العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية من رفع الأسعار وتقليص الدعوم وعدم التقيد بمواد الدستور التي تنص على ضرورة تحقيق الرخاء للمواطنين.

وأضاف العدساني في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة انني اليوم (أمس) سأتحدث عن الوثيقة الاقتصادية التي أوقفناها، منوها الحكومة ومحذرا إياهم من زيادة الأسعار وتقليص الدعم على المواد الأساسية للمواطنين في الصيف.

وأكد العدساني اننا سنراقب كل الأسعار والكويتيون ليسوا كلهم مقتدرين ويجب أخذ جميع المواضيع التي تخص أمور معيشتهم لتحقيق الرخاء لهم وفقا لمواد الدستور، مؤكدا ضرورة التشديد على إعادة النظر في هذه القضية التي تمس المواطنين، موجها رسالة صريحة بأنني سأستجوب الشخص المختص عن رفع الأسعار ان حصل.

وقال العدساني ان هناك عدة أمور يجب ان تقوم الحكومة بها وهي تلافي مخالفات وملاحظات ديوان المحاسبة والمراقبين الماليين وشؤون التوظيف في ديوان الخدمة المدنية، ويجب ان تؤخذ بعين الاعتبار وتعالج جميع الأمور الواردة في تقارير الجهات الحسابية والأخذ بتوصيات لجنة الميزانيات عن الميزانيات والحسابات الختامية لها.

وطالب العدساني بضرورة ان يكون هناك تعاون بين السلطتين وفقا للمادة 50 من الدستور ولا يجب المهادنات والتجاذبات، مشيرا الى انه تم شطب جزء من كلامي لرئيس مجلس الوزراء وتعهد الحكومة والآن أريد ان أوثقه.

وقال العدساني انني ووجهت رسالة صريحة للرئيسين بقاعة عبدالله السالم بانه يجب ان يتم اختيار النواب باللجان حسب الحيادية وعدم التنسيق مع النواب وإقصاء نواب آخرين، وذكرت أحمد الفضل بالذات ألا يتم التنسيق معه لأني أراه غير كفؤ وغير مؤهل وأنا لا أثق فيه، وذكرت انه إذا لم يتم اعتراف الحكومة بالعلن وتعهدها بعدم التعاون مع النواب فإنه سيتم استجواب رئيس الوزراء والحكومة تعهدت بذلك، مطالبا رئيس مجلس الأمة بالتقيد باللائحة وألا ينسق بين الحكومة والمجلس.